تـنـمية الرافديـن
العدد 115 المجلد 36 لسنة 2014

اثر النظام الاقتصادي العالمي (العولمة الاقتصادية) في أداء قطاعات اقتصادية رئيسية للاقتصاد المصري للمدة (1970 -2010)

Impact Of The Global Economic System (Economic Globalization) In The Performance Of Basic Economic Sectors Of The Egyptian Economy For The Period (1970 – 2010)

الدكتور رباح جميل الخطيب
مدرس- قسم الاقتصاد
كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة الموصل

Rabah J. Khatib (PhD)
Lecturer
Faculty of Management and Economics
University of Mosul.
rabahalkhateeb@yahoo.com

تأريخ استلام البحث 2012/9/13 تأريخ قبول النشر 2013/3/13

المستخلص

يُعد النظام الاقتصادي العالمي الجديد (العولمة الاقتصادية)، نظاماً قائماً على تكامل الإنتاج والتوزيع واستخدام السلع والخدمات بين اقتصاديات دول العالم، ويشمل إعادة تنظيم الإنتاج وتداخل الصناعات عبر الحدود وانتشار وتماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول، وقد أفرز هذا النظام الاقتصادي انعكاسات على اقتصاديات دول العالم، وبناءا على ما تقدم افترض البحث أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد (العولمة الاقتصادية)، ذو تأثير ايجابي كبير في أداء القطاعات الاقتصادية الرئيسة الثلاثة للاقتصاد المصري، معبراً عنه بالقيمة المضافة للقطاع الزراعي والصناعي والخدمي ولتحقيق تلكم الفرضية، اعتمد البحث المنهج التحليلي الوصفي، فضلاً عن استخدام التحليل الإحصائي الكمي بالإشارة إلى الاقتصاد المصري للمدة الزمنية الممتدة من 1970-2010، وقد شمل البحث محورين، اهتم الأول بالإطار النظري والمفاهيمي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد (العولمة الاقتصادية)، أما الثاني فقد ركز على الإطار العملي لقياس أثر النظام الاقتصادي العالمي الجديد (العولمة الاقتصادية) في أداء القطاعات الاقتصادية الرئيسة للاقتصاد المصري، ولعل من أهم استنتاجات البحث، أن تأثير النظام الاقتصادي العالمي الجديد (العولمة الاقتصادية) كان سلبياً بدرجة كبيرة للقطاع الزراعي، واثر بشكل ايجابي ضعيف للقطاعين الصناعي والخدمي، أما أهم المقترحات التي خرج بها البحث، فهي إن تحسين واقع القطاع الزراعي يكون عن طريق منح القروض الميسرة للفلاحين، فضلاً عن تحسين النظام الضريبي، أما ما يخص القطاعين الصناعي والخدمي، ضرورة الاستمرار باستخدام التكنولوجيا الحديثة لكونها السبيل للارتقاء بكفاءة أداء القطاعين.

***الكلمات المفتاحية**: النظام العالمي الجديد، العولمة الاقتصادية، مؤشر العولمة الاقتصادية.*

Abstract

The new global economic (economic globalization) regards as, a system based on the integration of production, distribution and use of goods and services between the economies of the world, including the reorganization of production and overlapping industries across borders and the spread and similar goods consumed for different countries, has sort this economic system implications on the economies of countries in the world, Based on the above assumed find the new global economic order (economic globalization), a significant positive impact on the performance of basic economic sectors three of the Egyptian economy, expressed as the added value of the agricultural sector and the industrial and agricultural and service sectors to achieve telecom hypothesis, adopted those find analytical descriptive statistical, quantivitate analysis as well as the use of Statistical analysis quantitative reference to the Egyptian economy for the time period from 1970-2010, has included research axes, consider first the framework of theoretical and conceptual system the new global economic (economic globalization), and the second focused on the practical framework for measuring the impact of new global economic order(economic globalization)in the performance of the basic economic sectors of the Egyptian economy. Perhaps the most important conclusions of the research, that the impact of new global economic (economic globalization) was negative significantly to the agricultural sector, and the impact positively weak on the industrial and service sectors, but the most important proposals that came out of the search, that improving the reality of the agricultural sector by granting easy loans to farmers, as well as improving the tax system.

Key wards: *The New World Order Economic Globalization, Index of Economic Globalization*

المقدمة

شهد الثلث الأخير من القرن العشرين، وفي العقد الأخير على وجه الخصوص ظهور العديد من التغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة، إذ تحول الاقتصاد العالمي من أطراف مترامية إلى قرية صغيرة متنافسة بحكم النظام الاقتصادي العالمي الجديد وثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فأصبح العالم سوقاً واحدة، وأفضت التغيرات في النظام الاقتصادي العالمي إلى شيوع مفهوم جديد هو مفهوم العولمة، ورغم أن الظاهرة تُعد قديمة، إلا أن الكثير من الاقتصاديين يعدون إن مصطلح العولمة جديد نوعاً ما، إذ لم تتحدد أبعاده بحيث جعل البعض فيه يتخذ أحياناً منهجاً يعتمد الاحتمالات والتنبؤات، فكان محل جدل بين الأوساط الاقتصادية انطلاقاً من آليات جديدة ومتطورة لهدف استشراف تكوين ظاهرة العولمة الاقتصادية، وعلية تجمع مفاهيم العولمة الاقتصادية على أنها مشروعً إيديولوجي لليبرالية الجديدة، التي ترتكز على قوانين السوق والحرية المطلقة في انتقال الأفراد والمعلومات والأموال والبضائع عبر الحدود، ولكن مع تعاظم ظاهرة التدويل المطرد على كافة الأصعدة الإنتاجية، التسويقية، التكنولوجية، تولدت عوامل ضاغطة في اتجاه عمليات التحرير الاقتصادي، فتبنت معظم الدول النامية سياسات الانفتاح الاقتصادي طواعية أو تحت ضغوط حثيثة من صندوق النقد الدولي والدائنين كشرط أساسي ضمن إعادة جدولة الديون الخارجية ومنح القروض الجديدة، ومن هذه الدول دولة مصر، إذ كانت من الدول العربية السباقة في مجال الانفتاح الاقتصادي في المنطقة.

وهنا تُثار أسئلة جوهرية ومن المحتم الإجابة عليها، ما مفهوم العولمة الاقتصادية وما مراحل تطورها ؟وما مؤشرات الأداء الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية الرئيسية لدولة مصر؟،وما مدى تأثير العولمة الاقتصادية على أداء هذه القطاعات الاقتصادية؟ هذا ما سنحاول توضيحه في بحثنا هذا.

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث بأن العديد من الدول النامية التي لم تنتهج توجهات العولمة الاقتصادية وسياسات الانفتاح الاقتصادي، ومسايرة التطورات التكنولوجية المتسارعة، بل وسارت في النهج المعاكس لها، كان أداء قطاعاتها الاقتصادية الرئيسة سلبياً.

هدف البحث

يهدف البحث التعرف على النظام الاقتصادي العالمي، والذي عُرف فيما بعد بالعولمة الاقتصادية ومدى تأثيره في أداء القطاعات الاقتصادية الرئيسة لدولة مصر.

فرضية البحث

يستند البحث إلى فرضية مفادها أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد (العولمة الاقتصادية)، ذو تأثير ايجابي كبير في أداء القطاعات الاقتصادية الرئيسة الثلاثة (الصناعي، الزراعي، الخدمي) للاقتصاد المصري .

منهج البحث

يستند البحث إلى المنهج الوصفي التحليلي، فضلاً عن استخدام التحليل القياسي الكمي، لتبيان أثر النظام الاقتصادي العالمي (العولمة الاقتصادية) في أداء قطاعات اقتصادية رئيسة للاقتصاد المصري.

إذ يتضمن البحث محورين أساسيين، يتناول الأول، الإطار النظري والمفاهيمي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد (العولمة الاقتصادية)، ويركز الثاني على الإطار العملي

لقياس أثر النظام الاقتصادي العالمي الجديد(العولمة الاقتصادية) في أداء قطاعات اقتصادية رئيسة للاقتصاد المصري وللمدة الزمنية (1970- 2010).

أما أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث، فهي إن تأثير النظام الاقتصادي العالمي الجديد (العولمة الاقتصادية) في القطاع الزراعي المصري كان سلبياً وبدرجة كبيرة، في حين كان تأثيره إيجابياً، ولكن بنسب متفاوتة وضعيفة نسبياً للقطاعين الصناعي والخدمي.

في حين توصل البحث إلى بعض المقترحات من أهمها، إن تحسين واقع القطاع الزراعي المصري يكون عن طريق منح القروض الميسرة للفلاحين، فضلاً عن تحسين النظام الضريبي، واستخدام المكائن والمعدات والأسمدة والبذور الزراعية الحديثة، مع إعطاء دور أكثر فاعلية للاستثمارات الأجنبية فضلاً عن المحلية، أما ما يخص القطاعين الصناعي والخدمي، ينبغي الاستمرار باستخدام التكنولوجيا الحديثة باعتبارها السبيل الأنسب للارتقاء بكفاءة أداء القطاعين، مع الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة لغرض إعطاء مرونة اكبر للجهاز الإنتاجي والخدمي بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج لتكون مؤهلة بشكل اكبر لمنافسة الشركات العالمية .

1.الإطار النظري والمفاهيمي للنظام الاقتصادي العالمي (العولمة الاقتصادية).

جاءت المطالبة بإقامة نظام اقتصادي عالمي من قبل دول عدم الانحياز عام 1973 في الجزائر والتي دعت لإقامته في نتائج مؤتمرها والذي ينبغي أن يسوده التعاون محل الهيمنة بين الدول النامية والمتقدمة، وقد ساندت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا المطلب بقرارها المرقم 3201 في 1974 بشأن إعلان نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة ومساواة بين أطرافه في إطار التطورات الإقليمية والدولية التي شهدها العالم نهايات القرن العشرين، وفي السنوات التي سبقت انهيار الاتحاد السوفيتي، شاع استخدام ظاهرة العولمة الاقتصادية والتي سعت لتحقيق التحرر الاقتصادي، ولكن هذه الظاهرة كانت محل جدل كبير في الأوساط الاقتصادية العربية ومنها الاقتصاد المصري، إذ وجد نفسه أمام تحديات دولية وإقليمية، أهمها ظهور تكتلات اقتصادية وتجارية وإقليمية عديدة، وخاصةً في ظل افتقاره لإستراتيجيات اقتصادية لمواجهة هذه التحديات.

إن مصطلح العولمة جديد نوعاً ما، إذ لم تتحدد أبعاده، بحيث جعل البعض يتخذ أحياناً منهجاً يعتمد الاحتمالات والتنبؤات، فكان محل جدل بين الأوساط الاقتصادية انطلاقاً من آليات جديدة ومتطورة لهدف استشراق تكوين ظاهرة العولمة الاقتصادية، فمنهم من عرّفها على أنها نظام للتنمية، يعتمد على التبادل الحر والمنافسة الدولية وديناميكية جديدة تبرز في داخل العلاقات الدولية، عن طريق تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعملية للحضارة، إذ يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحدي مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة وبالتالي لهوامشها أيضا (عبيد، 1997،28).

كما عُرفت هذه الظاهرة بأنها عمليات إنتاج وتوزيع السلع والخدمات وفق على تجانسية عالية للنوع والجودة، وعلى قاعدة عالمية واسعة (الشريف، 2005،5).

وعرّفها البعض من جانب آخر بأنها أحدث مرحلة وصل إليها قانون أساسي من قوانين الرأسمالية، وهو الاتجاه الثابت نحو المزيد من تركز رأس المال والسيطرة والقوة

الاقتصادية، كما إنها جعلت المسافات الفاصلة بين المجتمعات الإنسانية قريبة فيما يتعلق بانتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال أو الأفكار والقيم (أمين، 1998،44).

في حين عرّفها العالم الاقتصادي روزناو بمستوى أكثر شمولية وعلى المستويات المتعددة من الاقتصاد والسياسة والثقافة والاديولوجية، إذ شملت إعادة تنظيم الإنتاج وتداخل الصناعات عبر الحدود وانتشار الأسواق المالية، وتماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول (ادم، 2000،10).

وعلية تجمع مفاهيم العولمة الاقتصادية على أنها مشروعً إيديولوجي لليبرالية الجديدة، التي ترتكز على قوانين السوق والحرية المطلقة في انتقال الأفراد والمعلومات والأموال والبضائع عبر الحدود من دون أي معوقات، فضلاً عن تعويم أسعار الصرف، وعدم وضع قيود على النظام المصرفي، والانسحاب التدريجي للقطاع العام وإحلال محله القطاع الخاص.

ومن خلال هذا يمكننا التمييز في مفهومها بين محورين أساسيين: **الأول:** إن النظام الاقتصادي العالمي الجديد (العولمة الاقتصادية) حتمية، ينبغي على العالم التسليم بها والتفاعل معها والاعتراف بسيطرة القطب الواحد وهيمنته على اقتصاديات العالم، بعد أن كان هناك قطبان يهيمنان عليه، وان سيطرة قطب واحد وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية سهّل مهمة انفراد دول معينة وهيمنتها في جوانب عديدة منها عسكرية وثقافية فضلاً عن الجوانب الاقتصادية، هيمنة إن صح التعبير عنها بالهيمنة المهذبة بلفظ العولمة الاقتصادية.

أما **الثاني:** فيؤكد أن العولمة الاقتصادية هي نتيجة حتمية للتطور الإنساني في الميادين المعرفية أجمعها، وهي ليست بالضرورة لها آثار إيجابية، كونها تعّبر عن حقيقة التحول الاستعماري والعميق للإنسانية جمعاء وسيطرة نمط معين على وسائل الإنتاج، وإحلال الاحتراف الثقافي محل الصراع الاديولوجي وبالتالي إقصاء للخصوصية واحتواء للعالم.

ومن الجدير ذكره أنه ينبغي التفريق بين اصطلاحي العولمة والعالمية، إذ إن ظاهرة العولمة ترتبط بانتشار الشيء عالمياً، من خلال الانتشار الطبيعي في العالم، فهي ترتبط بوجود قوة أو قوى مسيطرة تفرض الآلية والمؤسسات التي تؤدي إلى انتشار الشيء عالمياً، في حين العالمية لا ترتبط بوجود قوة أو قوى مسيطرة تفرض الانتشار في العالم. (عبد الله،، 1997 ،4-5)

وعليه ا فإن لنظام الاقتصادي العالمي الجديد (العولمة الاقتصادية) هي نتيجة حتمية للتطور الإنساني في كافة الميادين، وقد مرّ بخمس مراحل وكما يأتي:

1. **المرحلة الجنينية**

امتدت هذه المرحلة منذ القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر، إذ شهدت نمو المجتمعات القومية وتعميق الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية وتخفيف حدة النظام السائد في العصور الوسطى وسادت نظرية مركزيه للعالم، إذ بدأت في هذه المرحلة ولادة الرأسمالية التجارية من خلال تحفيز الاكتشافات الجغرافية وما أعقبها من نمو التجارة على حساب الإقطاع.

2. **مرحلة النشوء**

استمرت في أوربا منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى عام 1870، إذ حدث تحول في فكرة الدولة المتجانسة الموحدة المتعلقة بالمفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية، فأتسع

نطاق الاتفاقيات الدولية، ونشأت المؤسسات المتعلقة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول.

3. **مرحلة الانطلاق**

بدأت هذه المرحلة عام 1870 واستمرت حتى العقد الثاني من القرن العشرين، إذ ظهرت مفاهيم تتعلق بالهويات القومية والفردية، وتم اندماج عدد من المجتمعات الأوربية في المجتمع الدولي، ونمت المنافسات الدولية على كافة الأصعدة، إذ تم إعادة تنظيم العلاقات النقدية وأسعار الصرف ووسائل الدفع الدولية، وظهور مؤسسات دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

4. **مرحلة العولمة الإقليمية**

استمرت منذ عشرينات القرن العشرين وحتى منتصف الثمانينات منه، إذ نشأت صراعات عالمية حول صور الحياة وأشكالها المختلفة، من أبرزها الحرب العالمية الثانية وإلقاء القنبلة الذرية على اليابان، فضلاً عن إنشاء السوق الأوربية المشتركة في عام 1957 والتي انبثقت عن معاهدة روما، واتحادات إقليمية شملت الأمريكيتين وآسيا وأفريقيا تحت مسميات مختلفة، وعلى الرغم من ايجابيات هذه المرحلة إلا أن بعض الدول فشلت في مواكبة التغيرات المهمة الإنتاجية منها والتقنية، إذ كان لها تأثير محدود في تحرير المبادلات تحريراً كاملاً، كما أنها عجزت في توفير مناخ عادل وشفاف ونظيف. (روبرتسون، 1998، 131-135)

5. **مرحلة العولمة الشاملة**

حصلت أمور كبيرة بين الأعوام 1985- 1991 منها سقوط الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج، وتفرد قطب واحد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة السياسية والاقتصادية العالمية (يس، 1998،13).

ومن خلال هذه المراحل تبلور ظهور العولمة الاقتصادية لأسباب عديدة يمكن ترتيبها بما يأتي:

1. **سيطرة قطب واحد على الجانب الاقتصادي العالمي:**

إذ إن سقوط نظام الاتحاد السوفيتي عام 1991، وتخلي الصين عن اشتراكية السوق، على الرغم من تمسكها بالجانب السياسي واعتناق الدول الاشتراكية الأوربية إلى نظام السوق وتنامي السلوك الاستهلاكي لدى تلك الدول، مما حدا بسيطرة القطب الرأسمالي وتفرده في الساحة الاقتصادية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

2. **هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على معظم المؤسسات الاقتصادية العالمية**

تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من السيطرة على المؤسسات الاقتصادية الدولية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، مما أدى إلى تحكم هذه الدولة بالمساعدات والقروض الاقتصادية التي تمنحها هذه المؤسسات، وبالتالي إملاء شروطها على الدول المستفيدة منها لإتباع سياسات ومتطلبات النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

3. **عجز ميزان المدفوعات الأمريكي**

إن ظهور عجز في ميزان المدفوعات الأمريكي وبالخصوص تجاه دول شرق أسيا، إذ بلغ ما يقارب 160 مليار دولار في بداية سبعينات القرن الماضي، مما دعا الولايات

المتحدة الأمريكية إلى قيام نظام اقتصادي عالمي جديد منهجه الرأسمالية ويسعى لتخفيف حدة هذا العجز.

4. **ارتفاع أسعار النفط**

في الأعوام 1973-1974 ظهر ارتفاع في أسعار النفط العالمي، مما دعا إلى التفكير في السيطرة على مصادر الطاقة النفطية في ظل نظام اقتصادي عالمي جديد، قبل أن يُستغل هذا الارتفاع ضدها.

5. **المستوى المتدني للادخار في الاقتصاد الأمريكي**

إن الادخار مرتبط بالاستثمار، مما دعا الولايات المتحدة الأمريكية إلى نقل عدوى السلوك الاستهلاكي التي تنتهجه إلى بقية الدول عن طريق نظام اقتصادي عالمي جديد لمحاولة تحفيز الادخار الأمريكي، إذ إن سيادة الثقافة الاستهلاكية في الولايات المتحدة الأمريكية أدى إلى انخفاض فرص الاستثمار فيها.

6. **تغيير هيكلية الاقتصاد الأمريكي**

سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تغيير هيكلية الاقتصاد الأمريكي من القطاع الصناعي إلى النشاط المعلوماتي والخدماتي، وبهذا أصبح النشاط الخدماتي والمعلوماتي يحتل الأهمية القصوى في الاقتصاد بدل القطاع الصناعي (الشيباني، 2011 ،386).

7. **التطور الصناعي في الدول النامية وتكاملها مع السوق العالمية**

إن ما حققته الدول النامية من نمو في المدة السابقة يُعد احد الأسباب المهمة لظهور العولمة الاقتصادية، إذ ارتفع نصيب دول شرق أسيا في المدة (1965- 1988) من الناتج المحلي الإجمالي للعالم من 5% الى20%، ومن الناتج الصناعي العالمي من10% الى23%، وزاد نصيب القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية منخفضة الدخل من 27% عام 1965 الى34% عام 1988.

8. **زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص**

مع بداية عقد الثمانينات بدأت تتزايد تدفقات رؤوس الأموال بصيغة استثمارات مباشرة في أنحاء العالم ، إذ كان التدفق للدول الصناعية أكثر من أربعة أمثاله بين عامي 1984-1990، كما بلغ صافي تدفق رأس المال الخاص للدول النامية (باستثناء الدول حديثة التصنيع) ما يقارب 150 مليار دولار سنوياً في المدة 1993-1996، واقترب من 200 مليار دولار عام 1996 وهو ما يمثل زيادة تقرب من ستة أضعاف المتوسط السنوي للتدفقات الوافدة في المدة 1983-1989، وزاد تدفقات رأس المال الخاص من 0,5% من إجمالي الناتج المحلي للدول النامية في المدة 1983-1989 إلى 2-4% من إجمالي الناتج المحلي سنوياً خلال المدة 1994-1996 .

9. **التقدم التكنولوجي وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات**

إن التكنولوجيا الحديثة هي إحدى محركات قيام النظام الاقتصادي العالمي الجديد (العولمة الاقتصادية)، وترتب على ذلك انتقالها في النظم الاقتصادية المختلفة عبر الاقتصاد العالمي، كما حدث انخفاض في تكلفة النقل والاتصالات، إذ انخفضت تكلفة المكالمة التلفونية ما يقرب من 60 مرة عن عام 1930.(عبد الحميد،2006، 58)

إن قيام هذا النظام الاقتصادي العالمي أدى إلى حدوث مظاهر اقتصادية عديدة من أهمها برنامج الخصخصة، والذي يُعد خطوة نحو التحرر الاقتصادي عن طريق التحول التدريجي من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وإفساح المجال أمام القطاع الخاص بأداء

دور كبير في المجالات الاقتصادية العديدة ومنها مجال الاستثمار، وهو ما يعني التحول نحو اقتصاد السوق وإخضاع اقتصاديات الدول للمنافسة الاحتكارية في ظل الحرية الاقتصادية، ولكن هذه الدعوة قد تختلف في الدول العربية، وذلك لعدم قدرة القطاع الخاص المحلي للاستثمار في تلك المشروعات الإستراتيجية، نتيجة لمحدودية رؤوس أمواله وعدم قدرته الإدارية ، وهو ما يعني بالمقابل دخول استثمارات أجنبية للقيام بهذا الدور تحت مبررات العولمة الاقتصادية، وانسياب رؤوس الأموال إلى البلدان ضعيفة رأس المال، فضلاً عن عدم امتلاك هذه الدول للتقنية الحديثة وقلة اهتمامها بالبحث والتطوير والذي يضمن لها النجاح والتفوق.

ومن المظاهر الهامة للعولمة الاقتصادية التطور الهائل في المجال العلمي والتقني والذي اثّر اقتصادياً في جانبين أساسيين هما:

- زيادة الإبداع في طرائق الإنتاج وتحسينها والتي تنعكس إيجابياً على تكاليف الإنتاج.

- تحسين وسائل نقل ومعالجة المعلومات، والتحكم في الموارد والعمليات في أماكن مختلفة من العالم (إسماعيل، 1999،9).

كما تُعد العولمة الثقافية من المظاهر الرئيسة للعولمة الاقتصادية، إذ من المعروف أن هناك ثقافات متنوعة بتنوع الشعوب والمجتمعات، ومن هذا تبرز خصوصيات الحضارات، ولكن النظام الاقتصادي القائم جعل الثقافة من دون وطن وأصبح وطن الشعوب فضاء المعلومات والتي يمكن وصفها بشبكات الاتصالات (جمال، 1999،5).

ومن الجدير ذكره أن العولمة الاقتصادية تميزت بخاصية مهمة أنها ظاهرة اقتصادية جزئية على مستوى المؤسسات الاقتصادية، كون العامل المحرك لها يتمثل في تحقيق أقصى الأرباح عن طريق زيادة حدة المنافسة لمختلف النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها العديد من المتعاملين سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات ، وذلك عن طريق تطبيق السياسات الإصلاحية.

فضلاً عن تميزها بأنها ظاهرة اقتصادية تنظيمية إقليمية موجهة نحو تكييف متبادل للاقتصاديات الوطنية لبلدين أو أكثر، والذي يسعى إلى تحقيق اقتصاد في الزمن ورفع إنتاجية العمل، وقد أصبحت اقتصاديات الدول مكملة بعضها للبعض الأخر عن طريق تقسيم الإنتاجية، وهو ما يدعو إلى تدعيم المبادلات التجارية، المالية والتكنولوجية البينية بين الدول، كما أسهمت هذه التجمعات الاقتصادية الجهوية في تكوين ديناميكية العولمة الاقتصادية، باعتبارها أداة ووسيلة لاندماج الاقتصاديات الوطنية الجهوية مع المستوى العالمي.

إن النظام الاقتصادي العالمي الجديد (العولمة الاقتصادية)، تميّز بأنه أسهم بزيادة حدة التكامل والتنافس بين الاقتصاديات، وعدم اقتصارها على الإطار الوطني فحسب، من أجل التحكم والدفاع عن مزاياها التنافسية نحو العالمية، عن طريق إقامة فروع لنشاطاتها الاقتصادية في الخارج، ومحاولة الاندماج وإدراج النشاط الدولي في إطار نظرتها الشاملة، وإن لا تعده فقط مجرد عملية ثانوية، واتجاهها نحو إقامة التكتلات الاقتصادية الإقليمية وزيادة دورها في تحرير الأسواق، والاتجاه نحو المزيد من تركز رأس المال، والتوسع في آفاق الثورة المالية العالمية وما يرتبط بها من زيادة في التدفقات المالية والتداخل بين

الأسواق والبورصات المالية العالمية، فضلاً عن تراجع دور الحدود كحواجز بين الدول والزيادة الكبيرة في عدد الشركات العابرة القوميات (Bouhaf, 19969, 9).

إن النظام الاقتصادي العالمي الجديد (العولمة الاقتصادية) افرز عدة نتائج يمكن إجمالها بما يأتي:

- توزيع جديد للخريطة الاقتصادية، ومساهمة دول أكثر في التجارة والتمويل والنقل.
- بروز أقطاب اقتصادية قوية، كالولايات المتحدة، اليابان، وتكتلات إقليمية.
- التنافس للحصول على الاستثمارات والأسواق والمعلومات والتكنولوجيا.
- زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول.
- توثيق الروابط الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية عن طريق المؤسسات الاقتصادية والاتفاقيات أو المعاهدات الدولية.
- تكوين أسواق عالمية موجهة للزبون (بدلاً من التوجه للمنتجات) تعمل في ذات الوقت عن طريق أسواق جزئية. (سيلفيا، 2002،6)
- حرية انتقال السلع والخدمات والعمالة عن طريق إزالة الحواجز أمامها.
- تعميم وتوسيع برنامج الخصخصة في جميع القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية والبنية التحتية وتقليص دور الدولة.
- تفهم أكثر واقعية للقواعد الجديدة للتوازن الجيوسياسي والاقتصادي العالمي (العطية، 2001،138).

وقد أفرزت المناقشات الجارية حول ظاهرة العولمة الاقتصادية آراء عديدة، بين مؤيدة ومعارضة لها، **فالمؤيدون لها يرون في العولمة الاقتصادية وسيلة لتحقيق ما يأتي:**

- استقطاب المزيد من التدفقات الرأسمالية المباشرة وغير المباشرة.
- الاستفادة من فرص التوسع في التجارة العالمية.
- توفير فرص عمل جديدة.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي .
- توزيع الموارد الاقتصادية بطريقة أكثر فاعلية.
- الاستفادة من مواكبة التطورات التكنولوجية.
- زيادة قدرة وكفاءة أداء المؤسسات مما يؤهلها لزيادة قدرتها التنافسية، والتي تقوم بألاساس، على المعرفة والإبداع والمهارة الإنتاجية.

في حين المعارضون يرون في النظام الاقتصادي العالمي الجديد (العولمة الاقتصادية) بأنها تعمل على:

- زيادة درجة تعرض الاقتصاديات الوطنية لأزمات اقتصادية ومالية قاسية عن طريق تشجيع الانفتاح غير المنضبط والرشيد.
- تراجع قدرة الدول في صنع وتنفيذ قراراتها الاقتصادية بنفسها، إذ إن القرارات الاقتصادية تكون مرهونة للخارج من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الوطني، مما يجعل الاقتصاد مرهون بأزمات كبيرة..
- تحّمل تكاليف باهظة لشرائح معينة من المجتمع تتمثل في فقدان وظائفهم وزيادة حدة البطالة. (الهندي، 1999،2)

ما سبق ذكره كان إطاراً نظرياً للنظام الاقتصادي العالمي وظاهرة العولمة الاقتصادية واستكمالاً لبحثنا هذا ينبغي التعرف على أداء القطاعات الاقتصادية الرئيسة للاقتصاد المصري واخذ فكره عامة عن الاقتصاد المصري، إذ يُعد الاقتصاد المصري من أكبر اقتصاديات منطقة شمال أفريقيا بناتج محلي بلغ 500,9 مليار دولار عام2010، كما

تمّيز الاقتصاد المصري بأنه واحد من أكثر اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط تنوعاً، إذ تشارك قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات بنسب شبه متقاربة في الاقتصاد المصري، ويعتمد الاقتصاد المصري بشكل عام على الزراعة.

مر الاقتصاد المصري بعدد من المراحل منذ عام 1952، إذ بدأت المرحلة الأولى عام 1952، واستمرت حتى عام 1960، وغلب عليها اتخاذ عدد من السياسات الاقتصادية التي سعت إلى إعادة توزيع الموارد عن طريق تدخل الدولة الواضح في النشاط الاقتصادي، وكان من أبرز هذه السياسات صدور قانون الإصلاح الزراعي في تشرين الأول عام 1952، والاتجاه نحو التصنيع بهدف استيعاب اكبر عدد ممكن من العمالة، وإنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي، وكان للاستثمار الحكومي المباشر دور كبير في تلك الحقبة عن طريق شركة الحديد والصلب، كما تم تأميم قناة السويس عام 1956، وفي عام 1960، بدأت المرحلة الثانية والتي يطلق عليها مرحلة التخطيط الشامل، واستمرت حتى عام 1966، وكان أهم ملامحها التخطيط الاقتصادي القومي الشامل والتطبيق الاشتراكي، وتم البدء بأول خطة خمسية شاملة عام1960-1966، وفي عام 1967، بدأت المرحلة الثالثة للاقتصاد المصري، وهي مرحلة اقتصاد الحرب، إذ عانى من مشكلة تمويل الخطة الاقتصادية، وذلك، عن طريق زيادة الإنفاق العسكري من 5,5% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1962، إلى 10% عام 1967، ثم إلى 20% عام 1973، في حين مرّ الاقتصاد المصري بالمرحلة الرابعة فبدأت عام 1974 ومن أهم ملامحها الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي، إذ تم إحداث تحول جذري في النظم والسياسات الاقتصادية، وكان من أبرز ملامح هذه المرحلة التحول من نظام التخطيط الشامل واستبداله ببرامج سنوية في شكل خطط متحركة، والاستعانة برأس المال العربي والأجنبي في التنمية عن طريق قوانين الانفتاح الاقتصادي، وقد تحقق معدل نمو مرتفع خلال تلك المدة فبلغ 9،8 ولكنه أرتبط بالقطاعات الخدمية أكثر من بقية القطاعات.

أما المرحلة الخامسة 1982-1990 فهي مرحلة العودة للتخطيط القومي الشامل وفي ذات الوقت مواصلة السير في سياسة الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار.

في حين المرحلة السادسة بدأت مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، إذ وضعت الحكومة المصرية برنامج الإصلاح الشامل لكافة القطاعات الرئيسة في الاقتصاد المصري، فضلاً عن القيام بحملة ترويجية لتحويل الرأي العام نحو الخصخصة، وكذلك حزمة من الإجراءات في إطار عدد من السياسات التي تهدف إلى الحل الجذري للمشاكل المتراكمة عبر السنوات الماضية(الموسوعة الحرة، 2012 ،1).

ولغرض قياس ظاهرة العولمة الاقتصادية اختلفت آراء الاقتصاديين في كيفية قياسه، فمنهم من اعتمد متغير الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ومنهم من أخذ بمتغير الانفتاح الاقتصادي كمعبر لها، في حين استخدم آخرون متغير نسبة الصادرات الصناعية الإجمالية إلى إجمالي الصادرات ومنهم من اعتمد على متغير الناتج المحلي الإجمالي أو معدل نموه وغيرها كثير كمؤشرات للنظام الاقتصادي العالمي الجديد (العولمة الاقتصادية) (عبد الحميد،2006، 58).

وفي بحثنا هذا سيتم اعتماد متغير تجميعي والذي تم قياسه من قبل منظمة European Science Foundation والذي سيتم شرحه لاحقاً.

ولغرض توضيح مسار مؤشر العولمة الاقتصادية للاقتصاد المصري للمدة الممتدة بين عامي 1970 -2010 الذي سيتم شرحه لاحقا، إذ أن المدة الممتدة من 1970- 1990 تقع ضمن مرحلة العولمة الإقليمية، في حين المدة الممتدة بين 1990-2010 واقعة في مرحلة العولمة الشاملة التي تم إيضاحها سابقاً، وذلك من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن مؤشر العولمة الاقتصادية للأعوام المحصورة بين عامي 1970- 1973 يشير إلى 27,35، وفي هذه المدة كان الاقتصاد المصري يرزح تحت اقتصاد الحرب مع إسرائيل، وبعد انتهاء الحرب بدأ مؤشر العولمة الاقتصادية يأخذ منحى تصاعدياً مع انتهاج الاقتصاد المصري سياسة الانفتاح الاقتصادي وإحداث تحول جذري في النظم والسياسات الاقتصادية، إذ بلغ مؤشر العولمة الاقتصادية عام 1974-1975 (30,02-30,35) على التوالي، في حين ارتفع المؤشر إلى 37,60 عام 1981، لكن مؤشر العولمة الاقتصادية انخفض في المدة 1982-1990، وربما يعود السبب في ذلك إلى عودة الاقتصاد المصري لسياسة التخطيط القومي الشامل، وفي الوقت ذاته مواصلة السير في سياسة الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار، إذ تراوح مؤشر العولمة الاقتصادية بين 36,64 -34.87 للسنوات 1982-1985 على التوالي، في حين بلغ المؤشر عام 1989 35,89، ومع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي وبالتحديد في عام 1991، قامت الحكومة المصرية بوضع برنامج الإصلاح الاقتصادي بشكل كامل وشامل، تضمن القيام بحملة ترويجية لتحويل الرأي العام نحو الانفتاح الاقتصادي والتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وعلى نحو سياسات عديدة تهدف إلى الحل الجذري للمشاكل المتراكمة عبر السنوات الماضية، وعليه نلاحظ مؤشر العولمة الاقتصادية بدأ بالارتفاع منذ عام 1990، إذ بلغ مؤشر العولمة الاقتصادية 37,45 وارتفع عام 1991 ليصل45,25، واستمر بالارتفاع عام 2000 فوصل 41,71، وأكمل المؤشر ارتفاعه ليبلغ 49,35 عام 2005، في حين واصل ارتفاعه إلى 50,50 عام 2010.

الجدول 1

اتجاهات تطور المتغيرات الاقتصادية لمصر للمدة (1970-2010)

السنوات	مؤشر العولمة الاقتصادية	القيمة المضافة للقطاع الزراعي/ GDP	القيمة المضافة للقطاع الصناعي/GDP	القيمة المضافة للقطاع الخدمي/ GDP
1970	27,35	29,42	28,17	42,39
1971	27,24	29,16	28,18	42,64
1972	27,24	31,07	26,77	42,15
1973	27,35	30,66	24,60	44,73
1974	30,02	30,49	25,06	44,43
1975	30,35	29,03	26,89	44,06
1976	29,81	28,28	26,19	45,51
1977	29,70	27,08	27,22	45,72
1978	31,08	25,34	28,63	46,02
1979	32,43	20,90	35,84	43,25
1980	32,31	18,26	36,77	44,95
1981	37,60	20,09	37,73	42,17
1982	36,64	19,56	32,44	47,98

السنوات	مؤشر العولمة الاقتصادية	القيمة المضافة للقطاع الزراعي/ GDP	القيمة المضافة للقطاع الصناعي/GDP	القيمة المضافة للقطاع الخدمي/ GDP
1983	35,24	19,63	29,99	50,37
1984	34,55	20,05	29,28	50,66
1985	34,87	19,98	28,55	51,45
1986	33,19	20,78	26,81	52,40
1987	31,84	20,49	27,08	52,42
1988	33,66	18,96	28,84	52,20
1989	35,89	19,67	27,98	52,34
1990	37,45	19,36	28,67	51,96
1991	45,25	17,57	33,24	49,18
1992	47,31	16,54	33,33	50,11
1993	46,16	16,71	33,07	50,21
1994	46,85	16,87	32,75	50,37
1995	46,05	16,77	32,30	50,91
1996	43,17	17,26	31,61	51,12
1997	41,63	16,95	31,21	51,83
1998	41,13	17,11	30,86	52,02
1999	41,35	17,31	30,91	51,76
2000	41,71	16,74	33,13	50,12
2001	42,36	16,55	33,32	50,11
2002	42,52	16,46	33,20	50,33
2003	41,41	16,68	34,53	48,78
2004	43,93	15,17	36,87	47,95
2005	49,35	14,92	36,06	49,01
2006	49,55	15,45	36,46	49,80
2007	50,81	15,18	36,80	45,90
2008	49,14	14,02	36,90	46,10
2009	48,79	14,60	37,60	46,20
2010	50,50	15,30	37,80	46,80

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:
WWW.globalizationKOFethz.ch 1. European Science Foundation www.data.albanka 2. World Development Indictors 2007

ولغرض التعرف على أداء القطاعات الاقتصادية الثلاثة للاقتصاد المصري، فقد تم أخذ متغير القيمة المضافة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الرئيسة الثلاثة القطاع الزراعي والصناعي والخدمي كمؤشرات للمتغير المعتمد في الإطار العملي، لما فيه من أهميه في إعطاء صورة لمقدار نجاح أو فشل هذه القطاعات وقياس درجة أهميتها في الاقتصاد القومي.

إن القطاع الزراعي يُعد مصدراً هاماً للدخل القومي، ويمكن التعرف عليه عن طريق متغير نسبة القيمة المضافة الزراعية نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي للأعوام 1970 – 1973، إذ شكّل نسبه مرتفعة مقارنةً بالسنوات اللاحقة، فبلغت 29,42 - 30,66 على التوالي، وكان الاقتصاد المصري في تلك المدة يرزخ تحت سياسة اقتصاد الحرب ومعتمداً على ذاته في هذا القطاع.

في حين شكّلت هذه النسبة تباطؤ عام 1974، فسجلت نسبة مقدارها 30,49 وتلاحق الانخفاض في هذه النسبة للسنوات اللاحقة، فبلغت النسبة 20,90 عام 1979، واستمرت نسبةً القيمة المضافة الزراعية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض حتى بلغت قيمة مقدارها 19,56 عام 1982، واستمرت هذه النسبة محافظة في نسبتها تقريباً حتى عام 1992 فانخفضت النسبة إلى 16,54 وواصلت انخفاضها فبلغت النسبة 15,17- 15,30 للأعوام 2004-2010 على التوالي.

أما متغير القيمة المضافة الصناعية نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي فشكّل قيمه مقدارها عامي 1970- 1973 (28,17 -24,60) على التوالي، واستمرت هذه النسبة بشكل متقارب حتى عام 1979 إذ ارتفعت إلى 35,84، ومع انتهاج الحكومة المصرية سياسة التخطيط القومي الشامل والانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار في الوقت ذاته للأعوام 1982 - 1990، انخفضت النسبة إلى 32,44 وتلاحق الانخفاض ليصل ما قيمته 28,67 عام 1990.

في حين انتهجت الحكومة المصرية سياسة الانفتاح الاقتصادي عام 1991 فسجلت النسبة ما مقداره 33,24, واستمرت هذه النسبة متقاربة حتى عام 2004 فارتفعت لتصل 36,87 ، في حين بلغت النسبة 37,80 عام 2010.

غير أن متغير القيمة المضافة للقطاع الخدمي نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي للأعوام 1970 – 1973 بلغت 42,39 – 44,73 على التوالي، واستمرت هذه النسبة متقاربة حتى انتهاج الحكومة المصرية سياسة الدمج بين التخطيط القومي الشامل والانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار للأعوام 1982 – 1990 ، فبلغت النسبة (47,98 – 51,96) على التوالي.

وبحلول عام 1991 ومع انتهاج الحكومة المصرية سياسة الإصلاح الاقتصادي بلغت النسبة للأعوام 1991- 1997 (49,18 – 51,83) على التوالي، في حين شكلت النسبة انخفاضاً للأعوام 2003 – 2010 فبلغت النسبة 48,78 – 46,80 على التوالي.

2. الإطار العملي لقياس أثر العولمة الاقتصادية في أداء القطاعات الاقتصادية الرئيسة للاقتصاد المصري.

يُعرّف الأنموذج الاقتصادي القياسي بأنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي توضع بصيغ رياضية تشرح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات، والتي تمثل ظاهرة معينة بصورة خالية من التفاصيل والتعقيدات، ولكنها ممثلة للواقع بهدف تعليلها أو التنبؤ بها، ومن ثم إمكانية السيطرة عليها، وقد يكون الهدف منه تقدير قيم عددية لمعلمات العلاقات بين المتغيرات بغية تحليل هيكل اقتصادي أو تقييم سياسة أو ظاهرة اقتصادية.

إن توصيف الأنموذج الاقتصادي وصياغته أولى خطوات بناء أنموذج القياس الاقتصادي، ويتضمن فضلاً عن العلاقات النظرية متغيرات عشوائية لتفسير العلاقة السببية بين المتغيرات، ولغرض التحليل الكلي تصاغ هذه العلاقات بشكل رياضي تستخدم الرموز في تحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية لنتمكن من دراسة الظاهرة المعينة بصورة تطبيقية (السيفو، 1988،26).

وتم اختيار مصر حاله دراسية كونها من أولى الدول العربية التي انتهجت سياسة الانفتاح الاقتصادي، إذ تم اعتماد سلسلة زمنية أمدها أربعين سنة، بدءاً من سنة 1970وانتهاء بسنة 2010 واعتمد البحث ثلاثة نماذج قياسية بالاستناد إلى أداء القطاعات الاقتصادية الرئيسة الثلاثة لمصر، وهي القطاع الزراعي والصناعي والخدمي، معبراً عنه بالقيمة المضافة نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، في حين المتغير التفسيري التجميعي هو العولمة الاقتصادية ، الذي تم قياسه من قبل منظمة European Science Foundation عن طريق متغيرات اقتصادية عديدة رئيسة وفرعية وفقا لما يأتي:

أ. التدفقات الفعلية: 50%

والتي نصت على عدة متغيرات فرعية وهي:

1. **نسبة التجارة من الناتج المحلي الإجمالي. 21%**
2. **نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر والأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي. 28%**
3. **نسبة محفظة الاستثمار الى الناتج المحلي الإجمالي. 24%**
4. **نسبة مدفوعات الدخل للرعايا الأجانب إلى الناتج المحلي الإجمالي. 27%**

ب. القيود المفروضة: 50%

والتي نصت على عدة متغيرات فرعية وهي:

1. **حواجز الاستيراد المخفية. 24%**
2. **التعريفة الجمركية. 27%**
3. **نسبة الضرائب على التجارة الدولية إلى العائدات الحالية. 26%**
4. **قيود حساب رأس المال. 23%**

اعتمد الأنموذج بيانات المتغير المعتمد جاهزاً من موقع المنظمة المذكورة انفاً، كما تم تحليل البيانات وفق أسلوب تحليل الانحدار الخطي لمشاهدات السلسلة الزمنية للفترة 1970- 2010 عن طريق 41 مشاهدة وكما يأتي:

$$Y1,2,3 = B0 + B1\ X1 + ei$$

إذ أن:

Y1= أداء القطاع الزراعي معبراً عنه بالقيمة المضافة للقطاع الزراعي / GDP

Y2= أداء القطاع الصناعي معبراً عنه بالقيمة المضافة للقطاع الصناعي / GDP

Y3= أداء القطاع الخدمي معبراً عنه بالقيمة المضافة للقطاع الخدمي / GDP

B0= الثابت.

B1 = معامل المتغير X1

X1= المتغير التفسيري المعبر عن النظام الاقتصادي العالمي الجديد (العولمة الاقتصادية).

ei = المتغير العشوائي.

وقد تم استخدام أنموذج الانحدار البسيط في القطاع الزراعي على وفق الصيغة اللوغاريتمية، كونها أعطت أفضل نتائج التقدير وعليه تم اختيارها وكما يأتي:

Y=6.95 - 1.10 x1

t -15.30
R^2= 85.7% R^{-2}=85.3%
D.W=1.68 F=233.95

إذ إن:
Y = أداء القطاع الزراعي معبراً عنه بالقيمة المضافة للقطاع الزراعي.
X1 = مؤشر العولمة الاقتصادية التجميعي.

تشير نتائج التقدير إلى أن تأثير النظام الاقتصادي العالمي الجديد (العولمة الاقتصادية) كان سلبياً ومعنوياً، وذلك عن طريق اختبار t والذي يقيس معنوية المتغير، إذ بلغ 15.30 وهو أعلى من t الجدولية والتي قيمتها 1.68.

كما إن قيمة معامل التحديدR^2 بلغت 85.7% والتي تشير إلى أن 85.7% من التغير الحاصل في المتغير التابع (أداء القطاع الزراعي) يفسره المتغير التفسيري التجميعي (العولمة الاقتصادية)، وإن النسبة الباقية 14.7 تمثل النسبة التي تفسرها المتغيرات التي لم يتضمنها الأنموذج، كما بلغت قيمة R^2adj 85.3%.

في حين بلغت قيمة اختبار F والذي يعبر عن معنوية الأنموذج ككل 233.95 وحين مقارنتها بالجدولية والبالغة 4.08 يتضح أن الأنموذج معنوي، ومن الجدير ذكره أن اختبار F لايمكن الاستغناء عنه للتعبير عن معنوية الأنموذج ككل، كون أن ثابت الأنموذج له معنوية ايضاً، كما بلغت إحصاءة اختبار D.W 1.68 وبمقارنتها مع الحد الأعلى والأدنى (du,dL) والبالغة (1.54,1.44) على التوالي يلاحظ وقوعها في منطقة القرار المحسوم.

أما مايخص الأنموذج الخاص بالقطاع الصناعي، فقد تم استخدام أنموذج الانحدار البسيط على وفق الصيغة النصف اللوغاريتمية للطرف الأيمن، وذلك لأنها أعطت أفضل نتائج التقدير وعليه تم اختيارها كما يأتي:

Y=18.4 + 13.8 x1
t 6.39
R^2= 51.1% R^{-2}=49.9%
D.W=1.92 F=40.83

إذ إن:
Y = أداء القطاع الصناعي معبراً عنه بالقيمة المضافة للقطاع الصناعي.
X1 = مؤشر العولمة الاقتصادية التجميعي.

وأشارت نتائج التقدير إلى أن تأثير العولمة الاقتصادية كان إيجابياً ومعنوياً، وذلك عن طريق اختبار والذي بلغ 6.39 ، في حين إن قيمة t الجدولية كانت 1.68.أما قيمة معامل التحديدR^2 فبلغت قيمته 51.1% بمعنى إن 51.1%، من التغيرات الحاصلة في الأداء الاقتصادي للقطاع الصناعي معبراً عنه بالقيمة المضافة الصناعية، سببها النظام الاقتصادي العالمي الجديد (العولمة الاقتصادية)، معبراً عنه بمؤشر العولمة الاقتصادية التجميعي، وإن النسبة الباقية 49.9% تمثل النسبة التي تفسرها المتغيرات التي لم يتضمنها الأنموذج كما بلغ R^2adj 49.9%.

في حين بلغت قيمة اختبار F والذي يحدد معنوية الأنموذج 40.83، وهي أعلى من الجدولية البالغة 4.08.

كما بلغت إحصاءة D.W 1.92 وبمقارنتها بالجدولية يلاحظ وقوعها في منطقة القرار المحسوم.

كما تم استخدام أنموذج الانحدار البسيط الخاص بالقطاع الخدمي على وفق الصيغة اللوغاريتمية للطرفين، وذلك لأنها أعطت أفضل نتائج التقدير، وعليه تم اختيارها وهي كما يأتي:

$$Y=3.36 + 0.141\ x1$$
$$t \qquad 2.69$$
$$R^2= 15.6\% \qquad R^{-2}=13.5\%$$
$$D.W=1.71 \qquad F=7.23$$

إذ إن:

Y = أداء القطاع الخدمي معبراً عنه بالقيمة المضافة للقطاع الخدمي.

X1 = مؤشر العولمة الاقتصادية التجميعي.

ومن نتائج التقدير نستنتج أن تأثير مؤشر العولمة الاقتصادية كان إيجابياً ومعنوياً، إذ إن اختبار t الذي يشير إلى معنوية المتغير التفسيري بلغ 2.69 وهو أعلى من الجدولية ومقدارها 1.68، كما أشار معامل التحديد R^2 إلى قيمة 15.6% وهي تعد قيمة صغيرة، وبعبارة أخرى إن 84.40% من التغيرات الحاصلة في الأداء الاقتصادي للقطاع الخدمي، تحصل من متغيرات أخرى لم يتضمنها الأنموذج، كما بلغت قيمة R^2adj 13.5% .

في حين بلغت قيمة اختبار F المحسوبة 7.23 وهي أعلى من الجدولية البالغة 4.08 وهذا يدل على معنوية الأنموذج، كما بلغت إحصاءة D.W 1.71 وبمقارنتها بالجدولية نلاحظ وقوعها في المنطقة المحسومة.

الاستنتاجات والمقترحات

تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات وهي كما يأتي:

أولاً- الاستنتاجات

1. من خلال الأنموذج الخاص بأداء القطاع الزراعي، نلاحظ أن إشارة معلمة المتغير سلبية، وأن قيمة معامل التحديد المعدل R^2adj كانت 87.3%، وهذا يدل على أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد (العولمة الاقتصادية)، مجسداً بمتغير العولمة الاقتصادية التجميعي أثر بشكل سلبي وكبير في أداء القطاع الزراعي، بالرغم من احتواء مصر على مقومات ايجابية فيما يخص القطاع الزراعي من أراضي خصبة ونهر يُعد من أطول انهار العالم .
2. في حين أن الأنموذج الخاص بالقطاع الصناعي أوضح أن إشارة معلمة المتغير ايجابية، كما إن معامل التحديد المعدل R^2adj كانت قيمته 49.9%، وهذا يدل على أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد (العولمة الاقتصادية) أثر بشكل إيجابي متوسط، وبعبارة أخرى إن 51.9% من التغيرات الحاصلة في القطاع الصناعي كان سببه متغيرات أخرى خارج الأنموذج.
3. أما الأنموذج الخاص بالقطاع الخدمي يؤكد أن النظام الاقتصادي العالمي (العولمة الاقتصادية)، أثر بشكل ايجابي ضعيف، وذلك عن طريق معامل التحديد المعدل R^2adj الذي سجل قيمة 13.5%، وبعبارة أخرى إن هناك متغيرات اقتصادية غير متغير العولمة الاقتصادية التجميعي أثرت بشكل كبير وبمقدار 86.5% في أداء القطاع الخدمي.

4. ومن استنتاجات البحث أعلاه نلاحظ أنها تنافي فرضية البحث التي مفادها إن العولمة الاقتصادية، ذات تأثير إيجابي كبير في أداء القطاعات الاقتصادية الرئيسة الثلاثة، إذ كان التأثير سلبياً في القطاع الزراعي، في حين كان التأثير إيجابياً متوسطاً وضعيفاً لكل من القطاعين الصناعي والخدمي.

ثانياً- المقترحات

1. تحسين واقع القطاع الزراعي، وذلك عن طريق منح القروض الميسرة للفلاحين، فضلاً عن تحسين النظام الضريبي، واستخدام المكائن والمعدات والأسمدة والبذور الزراعية الحديثة، وإعطاء دور أكثر فاعلية للاستثمارات المحلية، فضلاً عن منحة الحماية الكافية بما يتلاءم والارتقاء بواقع حال القطاع الذي يمتلك كل مقومات النهوض بواقعه في ظل العولمة الاقتصادية.
2. أما ما يخص القطاعين الصناعي والخدمي فينبغي ضرورة الاستمرار باستخدام التكنولوجيا الحديثة لكونها السبيل للارتقاء بكفاءة أداء القطاعين، والاستعانة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة لغرض إعطاء مرونة اكبر للجهاز الإنتاجي والخدمي بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج لتكون مؤهلة أكثر لمناقصة الشركات العالمية بهذا المجال، فضلاً عن تحسين كفاءة المؤسسات الحكومية عن طريق محاربة الفساد والبيروقراطية.
3. يقترح الباحث إجراء دراسات حول أثر النظام الاقتصادي العالمي (العولمة الاقتصادية)، لسنوات مستقبلية لدولة مصر.

المصادر

أولاً- المصادر باللغة العربية

1. ادم محمد، العولمة وأثرها على اقتصاديات الدول الإسلامية، مجلة النبأ العدد 42، دبي.
2. إسماعيل شعبان، العولمة المعاصرة وتأثيراتها الايجابية والسلبية، بحث مقدم إلى مؤتمر الاقتصاد الخامس المعنون العولمة وأثارها المحتملة في الاقتصاد الأردني والعربي، المنعقد في 23-24 مايو 1999.
3. أمين جلال، العولمة والتنمية العربية، المستقبل العربي ، مركز الدراسات العربية، بيروت 1998.
4. روبرتسون رونالد، 1998، العولمة- النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية، ترجمة احمد محمود ومنور أمين، مراجعة و تقديم محمد حافظ ذياب، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب،الكويت.
5. سلمان جمال، العولمة مظاهرها وإبعادها، بحث مقدم إلى مؤتمر الاقتصاد الخامس المعنون العولمة وأثارها المحتملة في الاقتصاد الأردني والعربي، المنعقد في 23-24 مايو 1999.
6. السيفو،د.وليد إسماعيل، 1988، المدخل إلى الاقتصاد القياسي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
7. سيليفيا سريان دي ،العولمة هل هي السبب في المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، مكتب أنشطة الأعمال، منظمة العمل الدولية، جنيف ، 2002.
8. الشيباني جمال نصر الطبيب وآخرون،2011 ، العولمة وأبعادها الاقتصادية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن.
9. عبد الحميد عبد المطلب،2006،العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية 84 شارع زكريا غنيم، الإبراهيمية، الإسكندرية.
10. عبد الله إسماعيل صبري، الكوكبة والرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الرأسمالية، المستقبل العربي ، مركز الدراسات العربية، بيروت، أغسطس 1997.

11. عبيد نايف علي ، العولمة والعرب، المستقبل العربي ، مركز الدراسات العربية، بيروت أغسطس 1997.
12. العطية عبد الحسين وادي، 2001،الاقتصاديات النامية أزمات وحلول، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
13. الهندي عدنان، العرب والعولمة – التحديات والمواكبة، المصارف العربية، العدد 208 المجلد 19 ، 1999.
14. يس السيد، مفهوم العولمة، المستقبل العربي ، مركز الدراسات العربية، بيروت، فبراير 1998.

ثانياً- المصادر باللغة الأجنبية

1. World Development Indictors(1960-2007), World Bank,New York. Dawli. Org Www.Data.Albanka
2. Abdelhak Bouhaf, 2005, Moudialiation Defis Et Enjeux Pourl, Algeria. 2Partie, Ager Elwatanle,Quotidian
3. Independent. Edite Par La SARL- ELWATAN PRESSEN 182 Cle

ثالثاً- مواقع الانترنت

1. الشريف محمد، 2004، ما هي العولمة، لجان إحياء المجتمع العربي في سوريا، www.mowaten.org
2. الموسوعة الحرة،2012، الاقتصاد المصري، www.ar.wikipedia.org
- European Science Foundation. WWW.globalizationKOFethz.ch